جمعية التنمية الاجتماعية برغبة

جمعية أهلية غيرهادفة للربح

القوائم المالية

للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م وإلى ٣١ ديسمبر٢٠٢٤م

وتقرير المراجع المستقل

جمعية التنمية الاجتماعية برغبة
جمعية أهلية غير هادفة للربح
فهرس القوائم المالية للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م وإلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

صفحة

تقرير المراجع المستقل	٢-٣
قائمة المركز المالي	٤
قائمة الأنشطة	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧ – ١٢

تقرير المراجع المستقل

السادة رئيس وأعضاء الجمعية العمومية لجمعية التنمية الاجتماعية برغبة سلمهم الله
جمعية أهلية غير هادفة للربح
الرياض – المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية التنمية الاجتماعية برغبة "الجمعية"، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م وإلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م وإلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية "الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الادارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات و المؤسسات الأهلية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تري أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الادارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

رقـيم
RAQEEM

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طول المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة رقيم محاسبون ومراجعون قانونيون

شركة رقيم
محاسبون ومراجعون قانونيون
CR1010761282

حمد بن سليمان الدريهم
محاسب قانوني – ترخيص رقم ٨٠٠

التاريخ: ٢٠ ذو القعدة ١٤٤٦هـ
الموافق: ٣٠ ابريل ٢٠٢٥م

سجل تجاري 1010761282
0582697422
طريق أبوبكر الصديق - حي الياسمين
info@raqeem-ksa.com
www.raqeem-ksa.com

جمعية التنمية الاجتماعية برغبة

جمعية أهلية غير هادفة للربح

قائمة المركز المالي

(المبالغ بالريال السعودي)

	الايضاح	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقد وما في حكمها	٥	١,٠٠٠
اجمالي الأصول المتداولة		١,٠٠٠
إجمالي الأصول		١,٠٠٠
الالتزامات وصافي الأصول		
الالتزامات		
الالتزامات المتداولة		
المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى	٦	٢,٠٠٠
إجمالي الالتزامات المتداولة		٢,٠٠٠
إجمالي الالتزامات		٢,٠٠٠
صافي الأصول		
صافي الأصول غير المقيدة		(١,٠٠٠)
صافي الأصول المقيدة		-
إجمالي صافي الأصول		(١,٠٠٠)
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول		١,٠٠٠

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٠ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

	إيضاح	غير مقيدة	مقيدة	الإجمالي
الإيرادات				
الدعم والمنح	٧	١,٠٠٠		١,٠٠٠
إجمالي الإيرادات		١,٠٠٠	-	١,٠٠٠
المصروفات				
مصروفات عمومية وإدارية	٨	(٢,٠٠٠)	-	(٢,٠٠٠)
إجمالي المصروفات		(٢,٠٠٠)	-	(٢,٠٠٠)
التغير في صافي الأصول		(١,٠٠٠)	-	(١,٠٠٠)
صافي الأصول في بداية السنة		-	-	-
صافي الأصول في نهاية السنة		(١,٠٠٠)	-	(١,٠٠٠)

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٠ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية التنمية الاجتماعية برغبة

جمعية أهلية غير هادفة للربح

قائمة التدفقات النقدية

(المبالغ بالريال السعودي)

	للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر٢٠٢٤م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
التغير في صافي الأصول	(١,٠٠٠)
التغيرات في:	
المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى	٢,٠٠٠
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	١,٠٠٠
صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة	١,٠٠٠
النقد وما في حكمه في بداية الفترة	-
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	١,٠٠٠

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٠ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

١- **التكوين والنشاط**

جمعية التنمية الاجتماعية برغبة (جمعية أهلية) هي جمعية غير هادفة للربح تأسست بناء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٤٣٧/٠٢/١٩هـ ولائحته التنفيذية الصادر بالقرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (ق/٢/١/٢٠٢٤) وتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٢هـ. كجمعية أهليّة ذات شخصيّة اعتباريّة مستقلّة، تعمل بموجب الترخيص رقم (١٠٠٠٥٩٥٨٠٠) بتاريخ ١٩ شوال ١٤٤٥هـ الموافق ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م الصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ومركزها الرئيسي الرياض.

النشاط

تهدف الجمعية إلى تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. اقتراح البرامج والمشروعات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي
٢. المساهمة في تنمية الموارد البشرية للمجتمع المحلي
٣. اكتشاف القيادات الاجتماعية واستثمارها لتحقيق التنمية المستدامة
٤. الرفع من قدرات المواطنين المتعففين لتحقيق التنمية الذاتية لهم وأسرهم وتحفيز مبدأ الأسر المنتجة
٥. التوعية بالوسائل المهنية في تنمية الاسر المستحقة مهنيا واقتصاديا
٦. تطوير مهارات الممارسين لدراسة الظواهر الاجتماعية السلبية ووضع برامج اجتماعية وقائية
٧. التأهيل والتدريب وتطوير القدرات للفئات المستفيدة

تغطي القوائم المالية حسابات ونتائج الجمعية عن الفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م وإلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وتعتبر هذه أول قوائم مالية للجمعية.

التأسيس

قد تم تأسيس هذه الجمعية من الأشخاص الآتية أسمائهم:

١. فهد سعد عبد العزيز المفرج
٢. حسن منصور حسن هويمل
٣. نواف محسن حسن العصيمي
٤. نجلاء محمد حمد السبيعي
٥. فهد موسى فهد الهويمل
٦. رسميه سعد عبد العزيز المفرج
٧. حماد محمد حماد الحماد
٨. وائل سليمان ابراهيم الخنيزان
٩. عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الفايز
١٠. عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الحماد
١١. ساره ابراهيم عبد العزيز ابوحيمد

٢- أسس المحاسبة

أساس الإعداد

أُعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث رأت الإدارة أن هذا المعيار يعد أكثر مناسبة لطبيعة نشاط الجمعية.

أسس القياس والعرض

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعتمد من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعرض الجمعية قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول.

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للجمعية ما لم يذكر خلاف ذلك

٣- ملخص السياسات المحاسبية المهمة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمتها الجمعية في إعداد القوائم المالية.

٣- ١ تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تقوم الجمعية بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيف متداولة/ غير متداولة. تكون الأصول متداولة عندما يكون:

- من المتوقع تحققها أو يعتزم بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية.
- يتم الاحتفاظ به بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- يتوقع أن تتحقق خلال الاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- أن يكون ضمن النقد وما في حكمه ما لم يكن مقيداً نتيجة لتحويله أو استخدامه لتسوية التزام على الأقل للاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

تصنف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.

تكون الالتزامات متداولة عندما يكون:

- يكون متوقعاً أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية.
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- -مستحق للتسوية خلال أثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- عند عدم وجود أي حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوبات على الأقل لأثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

تصنف الجمعية جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة.

٣-٢ الأدوات المالية

تقوم الجمعية بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الالتزامات التعاقدية للأداة.

عندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، تقوم الجمعية بإثباته بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل للمجموعة، إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فتقوم الجمعية بقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

القياس اللاحق

تقوم الجمعية بقياس جميع الأصول المالية والالتزامات المالية باستخدام طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا (الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة مطروحا منها الهبوط في القيمة) وتقوم الجمعية بقياس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه.

٣-٣ نقد ومعادلات النقد

يتضمن النقد ومعادلات النقد الأرصدة والودائع البنكية والاستثمارات الأخرى عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي يكون تواريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

٣-٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها.

تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها لتعكس أفضل التقديرات الحالية.

٣-٥ الإيرادات

الدعم

يتم الاعتراف بالدعم التي تأتي في صورة أصول محولة، أو تعهدات غير مشروطة بتقديم أصول، أو تخفيض لالتزامات على الجمعية على أنها إيرادات أو مكاسب في قائمة الأنشطة، عندما يترتب على عملية الدعم زيادة في أصول الجمعية (غير الهادفة للربح). ويتحقق ذلك عند توافر الشروط التالية:

- أن تتمتع الجمعية بسلطة إدارة الدعم أو التصرف في المورد بأي شكل من أشكال التصرف، بما يسمح لها تحديد كيفية استخدامه في المستقبل.
- أن تتوقع الجمعية الحصول على الدعم بدرجة معقولة من الثقة.
- أن يكون الدعم قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

يتم إثبات ما يُتلقى من الدعم على أنها إيرادات أو مكاسب في الفترة التي تُتلقى خلالها تلك الدعم، وعلى أنها أصول، أو تخفيض للالتزامات أو كليهما، وذلك وفقاً لطبيعة ما يُتلقى من الدعم. ويتم قياس ما يُتلقى من دعم بقيمتها العادلة.

تتكون الموارد المالية للجمعية مما يلي:

١. رسوم العضوية في الجمعية العمومية.
٢. الصدقات، والتبرعات، والهبات، والوصايا، والأوقاف.
٣. الزكاة إن كانت نشاطات الجمعية مشمولة في مصارف الزكاة الشرعية.
٤. إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي.
٥. الإعانات الحكومية.
٦. العوائد الاستثمارية من أموال الجمعية.
٧. ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة.
٨. ما يخصصه الصندوق من دعم

الدعم المقيدة

تثبت الجمعية الدعم المقيدة والمشروطة في قائمة الأنشطة عندما يكون هناك قيود مفروضة على مورد معين لاستخدامه في أغراض محددة على سبيل المثال (دعم – مساهمات عامة) حيث أن للجمعية سلطة الإدارة أو التصرف في هذا المورد، كما أن القيد يغطي الوقت فحسب أو الاستخدامات المتعلقة بالدعم.

تثبت الجمعية الدعم المستلم في صورة نقدية، أو أصول أخرى مقيدة لشراء أصول غير متداولة مقيدة من قبل الداعم على أنها إيرادات دعم مقيدة في قائمة الأنشطة. وتتوقف معالجة الأصول المقتناة على الغرض من اقتنائها. حيث أن عند شراء الأصل، يجب زيادة الأصول غير المقيدة إذا كان الأصل غير مقيد باستخدامات معينة، أو زيادة الأصول المقيدة إذا كان الأصل مقيد باستخدامات معينة.

قد يخضع الدعم لقيود مفروضة من قبل الداعم، تحدد الفترة التي يمكن خلالها إنفاق الدعم. ويحد هذا القيد من قدرة الجمعية في استنفاذ الدعم حتى يتم استيفاء القيد الزمني المستقبلي وبترتب على ذلك ما يلي:

١. يتم إثبات الدعم على أنها إيرادات مقيدة في قائمة الأنشطة لحين استيفاء القيد الزمني.

٢. قد يتيح للداعم حق استعادة الدعم في حال عدم استيفاء الشرط وبالتالي يؤجل الاعتراف بالدعم على أنها إيرادات غير مقيدة وتثبت كالتزام (إيراد مؤجل) حتى استيفاء الشرط الزمني.

٣-٦ المصروفات

تشتمل مصروفات البيع والتسويق والعمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة. يتم توزيع هذه التكاليف بين مصاريف البيع والتسويق والعمومية والإدارية وتكاليف الايرادات إن لزم الأمر، بطريقة منتظمة.

٤- الأحكام والتقديرات الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام أحكام وتقديرات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:

مبدأ الاستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للممتلكات والمعدات

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية من جانب الإدارة استناداً إلى التقويم الفني في وقت شراء الأصل ومراجعته سنوياً للتأكد من ملائمته.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقويم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة، يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد. لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول الجمعية خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملائمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

٥- **النقد وما في حكمها**

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
النقد في البنوك	١,٠٠٠
	١,٠٠٠

٦- **المصاريف المستحقة**

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
اتعاب مهنية مستحقة	٢,٠٠٠
	٢,٠٠٠

٧- **الدعم والمنح**

	للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
ايراد غير مقيد	١,٠٠٠
	١,٠٠٠

٨- **المصاريف الإدارية والعمومية**

	للفترة من ٢٨ ابريل ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
اتعاب مهنية	٢,٠٠٠
	٢,٠٠٠

٩- **إدارة المخاطر**

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل الجمعية والتسبب في تكبد خسارة مالية إن الأدوات المالية الخاصة بالجمعية التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك. تقوم الجمعية بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العمولات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

١٠- **اعتماد القوائم المالية**

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من قبل الجمعية العمومية للجمعية بتاريخ ٠٢ ذو القعدة ١٤٤٦هـ، الموافق ٣٠ ابريل ٢٠٢٥م.